المحاضرة الثانية: مدخل للقانون التجاري

يعد القانون التجاري أحد الفروع الحيوية في المنظومة القانونية، اذ يرتبط ارتباطا مباشرا بالنشاط الاقتصادية وحركة التعاملات في المجتمع. فمع تطور الحياة الاقتصادية وتوسع المبادلات التجارية برزت الحاجة الى تنظيم خاص يواكب سرعة المعاملات ويمنح الثقة والاستقرار للأطراف المتعاملة.

ومن هذا المنطلق، سيتم تقديم مدخل علمي لهذا الفرع من فروع القانون، من خلال التعرف على مفهوم القانون التجاري وتحديد خصائصه التي تميزه عن غيره من القوانين، ثم توضيح نطاق تطبيقه.

أولا: مفهوم القانون التجاري

يحمل القانون التجاري في طياته مفهومان :القانون من جهة، والتجارة من جهة أخرى، فالقانون بصفة عامة هو مجموع القواعد التي تهدف إلى تنظيم حياة الأشخاص في المجتمع، أما التجارة فمدلولها القانوني يعني توزيع وتسويق البضائع، وذلك بشرائها من المنتج وإعادة بيعها للمستهلك، على خلاف النشاط الموسع الذي يقارب المفهوم الاقتصادي للتجارة فيما إذا كان هذا التاجر يمارس تجارة الجملة أو تجارة التجزئة أو تجارة الاستيراد والتصدير، وبالتالي التجارة بمفهومها القانوني أكثر شمولية واتساعا.

وقد اختلف الفقهاء حول تعريفه وتحديد نطاقه مما يجعله يتميز بخاصية تجعل قواعده القانونية تستمد الزاميتها من مصادره المتعددة.

كما نشير هنا إلى أنّ المشرع الجزائري لم يعمل على وضع تعريف محدد للقانون التجاري بل اقتصر على تحديد الأعمال التجارية، وتحديد التاجر، وتنظيم المعاملات بين التجار.

حيث ينص المشرع الجزائري في المادة الأولى من القانون التجاري، بأنه ":يعد تاجرا كل شخص طبيعي أو معنوي يباشر عملا تجاريا ويتخذه كمهنة معتادة له."

ثانيا: خصائص القانون التجاري

يتميز القانون التجاري بجملة من الخصائص التي تميّزه عن غيره من فروع القانون، ويمكن تلخيص أهمها فيما يلي:

1. الثقة والائتمان

يقوم النشاط التجاري أساساً على عنصر الثقة ودعامة الائتمان، لما يتسم به هذا المجال من سرعة في التعاملات وتطور مستمر في المعاملات الاقتصادية. ولتعزيز هذا الجانب، وضع القانون التجاري آليات قانونية تدعم الائتمان مثل منح أجال للسداد أو تنظيم التعامل بالأوراق التجارية، وهو ما يسهم في تسهيل سير المعاملات التجارية.

2. السعي لتحقيق الربح

يُعد تحقيق الربح الهدف الأساسي للأنشطة التجارية، وكل القواعد والإجراءات التي يتضمنها هذا القانون تصب في خدمة النشاط التجاري و ربحيته.

3. السرعة والمرونة في التعامل

تعد السرعة والمرونة من أبرز سمات القانون التجاري، إذ تقتضي طبيعة العمل التجاري اتخاذ قرارات سريعة وإنجاز المعاملات في أقصر وقت ممكن.

4. الشهر التجاري

يعتبر الشهر التجاري من الركائز الأساسية التي يقوم عليها النظام التجاري، ويُقصد به الإعلان عن النشاط التجاري والتاجر من خلال القيد في السجل التجاري. وقد نص

القانون التجاري الجزائري على ذلك في المادة 19، باعتباره شرطاً لاكتساب صفة التاجر وممارسة النشاط التجاري بصورة قانونية.

5. قانون حديث النشأة وسريع التطور

بالمقارنة مع القانون المدني فالقانون التجاري هو قانون حديث النشأة ولم يظهر للوجود كقانون مستقل إلا في عهد قريب ويعد قانونا متطورا وفي حركة مستمرة وقواعده عرضة للتعديلات و التتميمات تحت تأثير تطور الحياة التجارية، فمثلا نجد حاليا العديد من القواعد التي تنظم التجارة الالكترونية هي أحكام لم تكن قبلا .

6.توسع رقعة النظام العام فيه

ويقصد بفكرة النظام العام وجود قواعد آمرة لا تقبل مخالفتها من طرف الأشخاص، القانون التجاري ورغم احتوائه للعديد من القواعد المكملة إلا أنه تكثر فيه القواعد الآمرة و ذلك نظرا لما تتطلبه الرغبة في حماية الأنظمة الاقتصادية وحماية حركة رؤوس الأموال.

ثالثا: نطاق تطبيق القانون التجاري

نجد أن القانون التجاري يطبق على فئة التجار؛ وذلك حسب نص المادة 01 من القانون التجاري الجزائري، وعلى الأعمال التجارية حسب ما أقره التشريع الجزائري في المواد من المادة 02 إلى المادة 04 من القانون التجاري التي عدّد فيها الأعمال التجارية، حيث أعطاها المشرع الجزائري وصف الأعمال التجارية، حيث إنّ الملاحظ من المشرع الجزائري اعتبر الأعمال التجارية التي نص عليها واردة الذكر على سبيل المثال لا على سبيل الحصر، وهذا يفهم من نص المادة الثانية بقولها: "يعد عملا تجاريا بحسب موضوعه..." حيث لو أراد اعتبار الأعمال التجارية التي ذكرها على سبيل الحصر، لكان التعبير واضحا بالصياغة كالأعمال التجارية بحسب الموضوع هي...

كما تناول المشرع الجزائري الأعمال التجارية بحسب الشكل؛ والأعمال التجارية بالتبعية.